

الكوييز.. متهم أم برى؟ [٢]

مصانع النسيج بالرحلة تنتظر «الإنقاذ»

بنسبة ١١.٧ ويعد ذلك اضعفت منطقة أخرى حتى وصل عدد المناطق إلى ١٤ منطقة وتم تخفيض المدخل الإسرائيلي حتى وصل إلى ٨/

ويوضح أن ماتم التوصل إليه يعتبر بمثابة مكسب للمفاوض المصري وعلى الرغم من أن منطقة الرحلة لم تستفد منذ ذلك حتى الآن إلا أن كل أصحاب المصانع على ثقة كما طمانهم المسئولون وعلى رأسهم وزير الصناعة أن مصانعهم لن تضار وسوف يتم وضعهم على رأس قائمة المرحلة الثانية

وعن التعويضات التي أشارت إليها الحكومة يقول المهندس محمد إيهاب المسيري أنها لم تحدد بصفة نهائية بعد ولكن اعتقد أنها ستكون ذات محورين الأول للحفاظ على عملاء هذه المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية لأن الحصول على عميل والاستمرار معه يحتاج إلى سنوات وإذا تم فقده فمن الصعب

استعادته، وبالطبع لن يتأتى ذلك إلا إذا شعر العميل أنه لن يضار بالشراء من المصانع خارج منطقة الكوييز بالمقارنة بالمصانع التي بداخلها، والأهم من ذلك وعد الحكومة بدخولنا هذه المنطقة في أقرب فرصة والتي نأمل ألا تطول وأن يتم اتخاذ الإجراءات التي تساعد على ذلك

وننتقل إلى المهندس إسماعيل أبو السباع رئيس مجلس إدارة مصانع نسيج أبو السباع وعضو المجلس السلعي للمفروشات المنزلية، وسكرتير جمعية مستثمري

الأمريكيون منطقتين فقط، وإذا نظرنا للنتائج فنجد أنه في حالة الأردن كانت المنطقة المؤهلة محددة بسور والمصانع بداخلها، ولايتعدى عدد المصانع فيها ٢٠ أو ٢٠ مصنعا وكانها مستعمرة خاصة أو منطقة حرة مستقلة حدودها معروفة مسبقا، أما في حالة مصر فقد نجح المفاوض المصري في أن يحصل على مدن بالكامل بحدودها الجغرافية كمناطق مثل مدينة الاسكندرية والعاشر من رمضان والعامرية وبرج العرب ومدينة نصر والمنطقة الحرة بها، بالإضافة إلى وحدات بذاتها لها نشاط سابق في الصادرات إلى الولايات المتحدة ومجاورة لهذه المناطق، كما في مدينة العاشر والمنطقة الحرة بمدينة نصر وشبرا الخيمة والمصانع بذاتها مثل الموجودة بالخانكة والثاني بقلوب والثالث بجنوب الجيزة والرابع بحلوان والخامس بدهشور والسادس ب ١٥ مايو ووحدات أخرى أطلق عليها منطقة القاهرة الكبرى، وأضيف إلى ذلك منطقة بورسعيد، وكانت الرحلة الكبرى من المناطق التي كان عليها اتفاق أن تكون في هذه المرحلة، ولظروف خاصة أو لاحتياجات محددة أو مقاضلة لسبب أو آخر اشترط المفاوض الأمريكي دخول منطقة واحدة من اثنتين إما بورسعيد أو الرحلة ووقع الاختيار في النهاية على بورسعيد لهذه المرحلة

ويضيف أنه إذا تم أخذ ما حدث في الأردن في الاعتبار حيث بدأت بمنطقة واحدة وبمدخل إسرائيلي

برغم أن اتفاقية الكوييز تسعى لنفاذ المنتجات النسيجية بقوة للأسواق الخارجية خاصة سوق الولايات المتحدة ومنحها فرصة تنافسية أكبر مع المنتجات الأجنبية المماثلة وهو ما سينعكس إيجابيا عند حدوثه على أحوال صناعة النسيج المصرية، فإن استبعاد مدينة الرحلة الكبرى من الدخول ضمن مناطق الاتفاقية ودخول مناطق أقل في الأهمية قد أثار قلق أصحاب المصانع وتأثيرات ذلك على العاملين بمصانعها والتي تعد الأقدم في هذا المجال

المهندس إيهاب المسيري رئيس مجلس إدارة شركة للصناعات النسيجية بالرحلة الكبرى يلقي الضوء في بداية حديثه على بعض التفاصيل المتعلقة باتفاقية «الكوييز» ويشير إلى أنها اتفاقية ترتيبات تجارية للدول المجاورة لإسرائيل وتتعلق بهذه الدول فقط والسابقة الوحيدة التي أمامنا هي الأردن وتعتبر مصر ثاني دولة تدخل في اتفاقية الكوييز وبعدها تنتقل إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، كما حدث مع الأردن وإسرائيل وفلسطين والمغرب

وقد حقق المفاوض المصري في مفاوضات «الكوييز» نتائج أكثر من المتوقع، وكأي مفاوضات تكون لكل جهة فيها أهداف تسعى لتحقيقها وتنتهي المفاوضات عادة بتنازل كل طرف من المتفاوضين عن جزء من مطالبه للوصول لاتفاق، وقد بدأت تلك المفاوضات بطلب أكثر من ١٥ منطقة من الجانب المصري، الانضمام للاتفاقية وعرض

الكويز.

ويرى المحاسب محمد حسين القليوبي رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات أنه تم

اختيار المناطق الصناعية المؤهلة طبقاً للوزن النسبي للصادرات فأعلامهم الملابس الجاهزة من الألياف الصناعية ثم الملابس من الأقطان ثم الأقمشة والوبريات والمفروشات ثم الغزل فأصبح جمرك الملابس يمثل الاعفاء الضريبي الجمركي منه قيمة مضافة أعلى من المفروشات والوبريات والغزول ومن هنا أخذت مناطق أخرى غير منطقة المحلة في التفضيل مع العلم أن صادرات المحلة الكبرى وعدد العاملين بها يفوق منطقة مثل بورسعيد.

ويؤكد أن المحلة الكبرى يوجد بها مصانع ووحدات إنتاجية على درجة عالية من التحديث والميكنة المرتفعة وكذلك العمالة المدربة الجيدة، وهذه المصانع تقوم فعلاً بالتصدير لأمريكا وأوروبا وبلاد العالم كلها، ويبلغ حجم صادراتها سواء من قطاع خاص أو استثماري أو قطاع عام ما يوازي ٢٤٠ مليون دولار، فهي بالتأكيد منطقة مؤهلة للدخول في هذه الاتفاقية.

وحول متطلبات تأهيل الصناعة في مصر للمنافسة العالمية الشرسة في الفترة القادمة خاصة مع دول شرق آسيا يرى أنه يجب تعديل السياسة المالية والبنكية والتمويلية بطريقة تتماشى مع ما هو متبع في الأسواق الحرة الأخرى، كذلك مساندة العالم في سعر الفائدة، ووضع برامج تعليمية وثقافية تدريبية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، هذا بالإضافة لتوفير الأراضي بأسعار تنافسية مثلما هو متبع مع باقي الدول المنافسة.

كما يجب الاهتمام بتوفير البنية التحتية السليمة من صرف صحي وصناعي، وتوصيل الكهرباء والغاز إلى المناطق الصناعية، والتوسع في المدارس الصناعية المتوسطة على نهج مدارس مبارك - كول الفنية، وهناك عنصر غاية في الأهمية يجب الإشارة إليه وهو الاهتمام بالدعاية لعلامة القطن المصري وحمايته في الأسواق الخارجية من سوء استعمال المنافسين في الخارج له من خلال عبارة قطن مصري ١٠٠٪.

من حرص القيادة السياسية على تلك العمالة والاستثمارات في هذا

القطاع سواء العام أو الخاص منه وعلى الاستمرار في التصدير وزيادة نمو صادراتنا لسوق الولايات المتحدة فكان لامفر من توقيع اتفاقية الكويز مع أمريكا من خلال طرف ثالث وهو دولة إسرائيل بشروط محددة.

وعن الضرر الذي قد يسببه استبعاد المحلة من الكويز يشير إلى أن حجم صادرات المحلة الكبرى لدول العالم وصل لقرابة ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ وحجم صادراتها لأمريكا ٥٠ مليون دولار وعدد العاملين في قطاع النسيج بالمدينة نحو مائة ألف عامل وسوف يؤدي عدم تطبيق الكويز المحلة لضياع ٥٠ مليون دولار وبالتالي سوف يحدث خلل في المصانع المصدرة مما سيرفع تكاليف إنتاج التصدير.

وكان الأمل في تطبيق الكويز وتحويل الطاقات المنتجة للسوق المحلية إلى طاقات مصدرة لسوق الولايات المتحدة، خاصة أن المحلة قادرة بالفعل على أن تصل بحجم صادراتها لما لا يقل عن مليار دولار إذا دخلت الاتفاقية وعدم تطبيقها سوف يهدد الاستثمارات القائمة في قطاع النسيج بها.

ونتساءل هنا.. هل تقارن جنوب الجزيرة وحلوان والمنطقة الصناعية ببورسعيد بمدينة المحلة التي تعتبر قلعة الصناعات النسيجية وأقدم صرح لصناعة النسيج في مصر وهو ما يتبع وضعها على رأس المدن الخاضعة لاتفاقية الكويز.

وحول انعكاسات اتفاقية الجات يشدد المهندس إسماعيل أبو السباع على أنها ستجعل العالم مفتوحاً وبلا قيود على التصدير من دولة لأخرى وأمل كل أصحاب مصانع الغزل أن تدعم الحكومة هذه الصناعة التي تعتبر من أكثر الصناعات استيعاباً للعمال كما هو الحال في الهند والصين وباكستان والتي تشجع هذه الصناعة لاستيعاب البطالة لأنها أكثر الصناعات كثافة في العمالة.

وستؤدي اتفاقية الجات لاشغال المنافسة في أسواق التصدير خاصة أمريكا حيث لا توجد أي ميزة تنافسية لمنتجاتنا أما المنتجات الصينية والهندية فلا بد لدخول المحلة اتفاقية

تحقيق:

مصطفى المليجي

أكثر من ٥٠ مليون دولار
خسائر نتيجة عدم
الانضمام إلى الكويز

المطالبة باتفاقيات
ثنائية تضمن نفاذ
صناعة النسيج
للأسواق الخارجية

ومصدرى مدينة المحلة الكبرى الذي يرى أن تطبيق اتفاقية الكويز كانت ضرورة لامفر منها برغم الآثار النفسية لدى المواطن المصري تجاه حكومة دولة إسرائيل، والواضح أن الصادرات المصرية لسوق الولايات المتحدة سوف تتلاشى خلال عام ٢٠٠٥ إن لم تحظ المنتجات المصرية بميزة داخل السوق الأمريكية وذلك لأن الصناعات المصرية من المنتجات النسيجية من غزل ونسيج وغيرها لم تستطع أن تقاوم المارد الصيني أو الهندي داخل سوق الولايات المتحدة، بعد إلغاء نظام الحصص طبقاً لاتفاقية الجات بداية من ٢٠٠٥ لأن حكومات هذه الدول تقوم بتقديم دعم غير طبيعي بنسبة مرتفعة لاستيعاب العمالة وتقليل البطالة، ولهذا فالمنافسة ستكون شبه مستحيلة معهما في هذه الأسواق.

ويضيف أنه كان مأمولاً أن تكون هناك اتفاقية تجارة حرة بيننا وبين الولايات المتحدة تتيح انفاذ منتجاتنا داخل أسواقها بدون جمارك، ولكن هذه الترتيبات سوف تأخذ وقتاً طويلاً ولدة تتراوح من ٣ إلى ٦ سنوات مما سيجعل صناعة الغزل والنسيج تتعرض لآخطار الانهيار وما يترتب عليها تشريد للعمالة في هذه الصناعة، وانطلاقاً